Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (6), Issue (9): 30 Aug 2022
P: 21 - 37
ISSN: 2522- 3380
مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (6)، العدد (9): 30 أغسطس 2022م
ص: 21 - 37

The impact of the first year of the Coronavirus (COVID- 19) pandemic on antiquities looting and illicit trafficking in archaeological materials: Palestine as a case study

Salah Hussein Al- Houdalieh
Faculty of Fine Arts || Al- Quds University || Palestine

Abstract: This present study focuses on the impact of the COVID- 19 pandemic, in its first year of outbreak (5/3/2020 – 5/3/2021), on the archaeological and historical sites and features throughout the West Bank. This study aims to identify the extent and scale of the encroachments on these sites and features, including antiquities looting, destruction, and illicit trade in cultural material. The methodology implemented in this study consisted of a review of the existing scholarly literature related to this subject, studying and analyzing the database archive of the Tourism and Antiquities Police Directorate, on-site observations during field visits to archaeological sites, and on first- hand information provided by interviewees.

This study pointed the author to several main findings and conclusions, including: (a) that the COVID- 19 pandemic did not negatively affect the phenomenon of the antiquities looting and trafficking in material culture compared to the previous year; (b) the closures and restrictions imposed by the Palestinian authorities on the movement of the West Bank population created an ideal environment for antiquities looters to dig, with reduced risk of detection; (c) first- hand information provided by interviewees indicates that the database of the Tourism and Antiquities Police Directorate's archive does not reflect the realities of what is actually happening on the ground; and finally, (d) that the majority of the confiscated archaeological materials, according to some of the interviewees, involved the amateur middlemen's use of social media to sell their looted objects.

Keywords: COVID- 19 pandemic, the epidemics throughout history, antiquities looting, trafficking in antiquities, Palestine.

أثر جائحة كورونا (كوفيد- 19) في عامها الأول على سرقة الآثار والاتجار غير المشروع بها: فلسطين كحالة دراسيّة

صلاح حسين الهودلية
كلية الآداب || جامعة القدس || فلسطين

المستخلص: تتناول هذه الدراسة أثر جائحة كورونا (كوفيد- 19) في عامها الأول (2020/3/5 – 2021/3/5) على المواقع والمعالم الأثرية والتاريخية في الضفّة الغربيّة. وقد هَدفت الدراسة إلى التعرف على مدى وحجم التعديات على هذه المعالم والمواقع من سرقة، وتدمير، واتجار غير مشروع بالقِطَع الأثريّة. وقد تم الاعتماد في كتابة هذا البحث على مراجعة الأدبيات ذات العلاقة، وعلى دراسة وتحليل أرشيف مديريّة شرطة السياحة والآثار الفلسطينيّة، وعلى الزيارات الميدانيّة لمواقع أثريّة موجودة في كافة محافظات الضفة الغربيّة، وعلى مقابلات شخصيّة مع لصوص وتجّار الآثار.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: (أ) أن جائحة كورونا في عامها الأول لم تؤثر سلباً على ظاهرة سرقة الآثار والاتجار بالمواد الأثرية مقارنة مع العام السابق. (ب) أن الإغلاقات وتقييد حركة المواطنين التي فُرضت من الحكومة الفلسطينيّة قد أعطت حريّة أكبر

للصوص الآثار في التنقيب غير المشروع بحثاً عن مواد أثريّة لمنفعتهم الشخصيّة. (ج) أن تقديرات لصوص الآثار لأعمال سرقة الآثار والمواد الأثريّة المستخرجة بطريقة غير شرعيّة تفوق مئات المرات تلك الموجودة في سجلات مديريّة شرطة السياحة والآثار. (د) أن غالبية القطع الأثريّة المصادرة عُزيت بواسطة المبحوثين إلى استخدام التجار البسطاء لوسائل التواصل الاجتماعي لبيع بضاعتهم.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، الأوبئة عبر التاريخ، سرقة الآثار، الاتجار بالقِطَع الأثريّة، فلسطين.

المقدمة.

إن وباء كورونا المستجد لم يكن أول أنواع الأوبئة التي تعصف بالبشريّة، وبالتأكيد لن يكون الأخير. إن حدوث الأوبئة العالمية له تاريخ طويل، وقد عمّت هذه الأوبئة مناطق مختلفة من الكرة الأرضيّة في فترات متقاربة ومتباعدة، وأدت إلى هلاك أعداد كبيرة من البشر، وهجران مدن وقرى، واضمحلال نظم سياسيّة (Huremovic, 2019: 8). ومن الأمثلة على هذه الأوبئة ما يلي: وباء أصاب الدولة الحثيّة (1322 ق.م)، واستمر في التفشي لمدة عشرين عاماً (Norrie, 2016: 41- 46)؛ وطاعون أثينا (430- 426 ق.م) (Thucydides, 2017: 89- 100)؛ والطاعون الأنطوني (Antonine plague)، أو طاعون جالينيوس (plague of Galen) الذي امتد على مساحة الإمبراطورية الرومانية بين عامي 165- 180م (Huremovic, 2019: 12)؛ وطاعون قبريانوس الذي أصاب سكان الإمبراطورية الرومانية في الفترة الممتدة بين عامي 251م – 266م (Habicht, Pate and others, 2020: 9)؛ وطاعون جستنيان الذي انتشر في كل أرجاء الإمبراطورية البيزنطيّة عام 541م (Relief and Cilliers, 2006: 118- 120; Huremovic 2019: 12- 13)؛ وطاعون عمواس (639م) (نصير، 2011: 4- 9)؛ والطاعون الجارف أو الفتيات أو الأشراف (688م)؛ وطاعون غراب (745م)؛ وطاعون مسلم بن قتيبة (749م)؛ وطاعون البصرة (836م)؛ وطاعون أصبهان (839م)؛ وطاعون الحجاز واليمن (1060م)؛ وطاعون مصر (1063م)؛ وطاعون دمشق (1076م) (ابن حجر، 2005: 361- 368)؛ والطاعون الأسود أو الطاعون الدبلي (1334م) (Huremovic, 2019: 14- 15)؛ والإنفلونزا الإسبانية (1918م – 1920م) (Crosby, 2003)؛ وحصبة يوغسلافيا (1972م)؛ ونقص المناعة/ الإيدز (1981م)؛ وسارس (2004م)؛ وإنفلونزا الخنازير (2009م)؛ وإيبولا (2014م)؛ وزيكا (2014م) (Huremovic, 2019: 23- 27).

على الرغم من أهمية مصادر التراث الحضاري العالمي السياسيّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والثقافيّة، والعلميّة، والدينيّة، والترفيهيّة، إلا أن نسبة عالية منها تعرضت قبل حدوث جائحة كورونا للإهمال، والتهميش، والنهب، والتدمير، وإساءة الاستخدام. وتشير نتائج كثير من الأبحاث الميدانيّة إلى أن أكثر من نصف عدد المواقع والمعالم الأثريّة والتاريخيّة في العالم – وخصوصاً تلك التي تقع في مناطق النزاع المسلح، أو عدم الاستقرار السياسي – قد تعرضت خلال القرنين الأخيرين لشتى أشكال النهب والطمس والتدمير، حتى بات كثير منها مدمر بشكل كامل، ولا يُعرف عنها الآن سوى أسمائها. إن ما تعرضت له المصادر الأوليّة للتراث الحضاري في مختلف دول العالم قد أدى إلى تدمير وتشويه جزءاً كبيراً من السجل الطبقي الأثري العالمي، وإلى هدم كثير من المعالم الأثريّة والتاريخيّة الشاهدة على التنوع الحضاري، وإلى استخراج مئات الملايين من القِطَع الأثريّة من سياقها الحضاري دون أدنى مستوى من التوثيق (Proulx, 2013: 111- 125). ولمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة والمتنامية؛ فقد قدّم المجتمع الدولي على مدار أكثر من مئة عام سلسلة من المعاهدات، والبروتوكولات (Auwera, 2013: 175- 190)؛ وقامت كثير من دول العالم بإصدار أو بتحديث قوانينها الخاصة بالآثار والتراث الثقافي المادي (Eze- Uzomaka, 2014: 135- 146)؛ بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات حكوميّة وغير حكوميّة مختصة في حماية الممتلكات الثقافيّة، وفي مكافحة تدمير المواقع والمعالم الأثريّة، وكذلك للحد من نهب وتهريب والاتجار بالقِطَع الأثريّة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في سبيل الحفاظ على مصادر الموروث الحضاري، إلا أن كثيراً من الدول لم تنجح في السيطرة على هذه الظاهرة. ولهذا فقد حذَّر كثير من

العاملين في حقل التراث الحضاري من خطورة عواقب العبث المتزايد بمصادر التراث، وقد اعتبروا أن هذه المصادر في كل أرجاء العالم واقعة تحت التهديد الحقيقي، وإذا لم يتم التعامل بجديّة مع هذه الظاهرة فإن جزءاً كبيراً من التراث البشري سوف نخسره إلى الأبد (Brodie and Renfrew, 2005: 343- 361).

ومع انتشار جائحة كورونا، فقد تفاقمت الظروف الصعبة التي تعصف بغالبية المواقع الأثريّة من مختلف العصور، فهجرت المواقع السياحيّة من الزوّار، وأهملت غالبيّة المواقع الأثريّة مما أضعف الرقابة المؤسساتيّة عليها؛ الأمر الذي أدى إلى انتعاش ظاهرة سرقة الآثار، والاتجار غير المشروع بالقِطَع الأثريّة. في هذا البحث، نُسلط الضوء على أثر جائحة كورونا في عامها الأول على ظاهرة سرقة الآثار والاتجار بها في الضفة الغربيّة (المحافظات الشماليّة من فلسطين).

مشكلة الدراسة:

بالرغم من تطلعات وزارة السياحة والآثار الرامية إلى الحفاظ على مصادر التراث الحضاري الفلسطيني، وصونها، وترميمها، وإدخالها في عجلة الاقتصاد القومي، إلا أن تحديات جمّة تواجه هذا القطاع، منها: التعديات المقصودة على هذه المصادر مثل العبث فيها من لصوص الآثار بغرض استخراج قطع أثرية لبيعها في السوق السوداء لمنفعتهم الشخصية؛ وهيمنة الاحتلال الإسرائيلي على حوالي 60% من مصادر التراث الحضاري الفلسطيني (موجودة في منطقة ج)؛ بالإضافة الى جائحة كورونا التي أرخت بظلالها الداكنة على المواقع الأثرية والتاريخية فهجرت المواقع السياحيّة وتعرض كثير منها للعبث والنهب. إن قلة الاهتمام بمصادر التراث الحضاري من المؤسسات ذات العلاقة في فترة الكوارث الطبيعيّة دفع الباحث لتناول هذه الموضوع باعتباره أحد أهم القضايا المعاصرة محليّاً وإقليميا وعالميّاً، وذلك للتعرف على أثر انتشار جائحة كورونا في الضفة الغربيّة على نهب وسرقة الآثار والاتجار بالقطع الأثرية.

أسئلة الدراسة: فيما يلي نطرح أربعة أسئلة، منها سؤال رئيس واحد، وثلاثة أسئلة فرعية:

السؤال الرئيس: هل أثرت جائحة كورونا سلباً على نهب وسرقة الآثار والاتجار بالقطع الأثرية في العام الأول على انتشارها في فلسطين؟

وينبثق من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الثلاثة الآتية:

1- ما مدى تأثير الإغلاقات التي فُرضت من الحكومة الفلسطينيّة على تنقل المواطنين للعبث بالمواقع الأثريّة والتاريخيّة ونهب محتوياتها والاتجار غير المشروع بها؟
2- هل أرشيف مديريّة شرطة السياحة والآثار يعكس حقيقة ظاهرة سرقة الآثار والاتجار بالقطع الأثريّة؟
3- ما أهمية المقابلات الشخصية للتعرف على حجم التعديات على المواقع الأثرية والاتجار بالقطع الأثرية؟

منهجية الدراسة.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مراجعة الأدبيات ذات العلاقة، وعلى أرشيف مديريّة شرطة السياحة والآثار الفلسطينيّة، وعلى الزيارات الميدانيّة لمواقع أثريّة وسياحيّة، وكذلك على مقابلات شخصيّة مع لصوص وتجار الآثار. اشتملت الحدود المكانية لهذه الدراسة على الضفة الغربيّة، واشتملت حدودها الزمنية على العام الأول لانتشار جائحة كورونا في فلسطين من 2020/3/5 – 2021/3/5.

هيكلة الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة وتوصيات، وقد اشتملت المقدمة على نبذة مختصرة عن أهم الأوبئة التي عصفت بالبشرية خلال الأربعة آلاف عام الأخيرة، وعلى تشخيص لواقع مصادر التراث الحضاري العالمي خلال القرنين الماضيين. ركز المبحث الأول على عرض خمس دراسات سابقة لها علاقة مباشرة بسرقة الآثار والاتجار بها. وركز المبحث الثاني على ظهور جائحة كورونا وانتشارها السريع في مختلف دول العالم، وعلى الإرباك الذي أحدثته في معظم مناحي الحياة. وركز المبحث الثالث على حالة القصور من المنظومة الدولية في حماية مصادر التراث العالمي في حالة الكوارث الطبيعية. أما المبحث الرابع فقد ركز على أثر جائحة كورونا على مصادر التراث الحضاري الفلسطيني في العام الأول على انتشارها في فلسطين. وفي الخاتمة، تم عرض أهم نتائج الدراسة وأُلحقت بعدة توصيات.

المبحث الأول- الدراسات السابقة.

1- **ركزت دراسة Szabados, T (2021)** على أثر جائحة كورونا على مصادر التراث الحضاري العالمي وعلى المتاحف، خاصة مع اتخاذ الحكومات إجراءات الإغلاقات المتكررة وتقييد حركة المواطنين للتصدي لانتشار هذه الجائحة؛ وبالتالي، فقد توقفت الأعمال الأثرية الميدانية، وأغلقت المواقع السياحيّة والمتاحف أمام الزُوّار. وقد خلصت الدراسة إلى أن الضوابط الأمنيّة الضعيفة التي تسببت بها هذه الجائحة قد أدت إلى انتشار ظاهرة سرقة الآثار والاتجار بالمواد الأثريّة؛ وإلى أن الممتلكات الثقافيّة تتعرض بدرجة كبيرة للخطر ليس في حالة نشوب نزاعات مسلّحة فحسب، وإنما أيضا في حالة حدوث كوارث طبيعيّة مثل الأوبئة.

2- **دراسة الهودلية، صلاح (2020)** بعنوان "سرقة الآثار الفلسطينية: نهب للذات وتدمير للهوية الوطنية"، والتي هدفت إلى التعرف على مدى انتشار هذه الظاهرة محليّاً وعالميّاً، والأسباب الكامنة وراء انتعاشها، وحجم الضرر الذي لحق بالمواقع الأثريّة والتاريخيّة جرّاء العبث بهذه المواقع، بالإضافة إلى التعرف إلى المهارات العمليّة التي يتمتع بها لصوص الآثار وطريقة عملهم. وقد خلصت الدراسة إلى أن سرقة الآثار في فلسطين عبر العقود الماضية قد أدت إلى تشويه السجل الأثري والحضاري، وإلى استخراج ملايين القطع الأثريّة المصنوعة من مختلف المواد الأوليّة والمؤرخة لشتى العصور وتم بيعها في السوق السوداء.

3- **جاءت دراسة Sargent, M. and others (2020)** بهدف تتبع الصفقات التجارية غير المشروعة بالمواد الأثرية، حيث يعتبر تتبع وتعطيل هذه الشبكات هدفاً استراتيجياً للأمن القومي لمعظم دول العالم؛ ولكن غالباً ما لم يتم تحقيقه بسبب الطبيعة السرية لهذه الصفقات. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أن نهب المواقع الأثرية والتاريخية والاتجار غير المشروع بالمواد الأثرية يشكلان ظاهرة عالمية متأصلة في كثير من الدول؛ وأن شبكات التجارة غير المشروعة بهذه المواد تُؤسس وتُدار من الوسطاء والتجار الذين ينفذون صفقاتهم التجارية بطريقة منظّمة؛ وأن السوق النهائي للآثار المنهوبة يكون في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بالإضافة الى عدد من الدول الشرق أوسطية، منها: إسرائيل، وإيران، وتركيا، ودول الخليج العربي.

4- **أما دراسة Fabiani, M. (2018)** فقد ركزت على العلاقة الجدليّة بين ظاهرة العبث بالمواقع الأثريّة وسرقة محتوياتها مع المناطق التي يسودها النزاع المسلح. وقد خلصت الدراسة إلى أن سرقة الآثار ترتبط إحصائيا بمناطق التوتر السياسي والنزاع المسلح، وإلى أن نهب الآثار يسبق في كثير من الأحيان نشوب النزاع المسلح؛ وبهذا فإن سرقة الآثار هي استراتيجية وليست انتهازاً للفرص.

5- **أما دراسة يحيى، عادل (2008)** بعنوان "أثار فلسطين بين النهب والإنقاذ، كيف يستبيح جدار الفصل العنصري، والتنقيب غير المشروع، وتجارة الآثار، التراث الفلسطيني" فقد هدفت إلى التعرف على واقع الآثار الفلسطينية في ظل الهيمنة الإسرائيليّة على معظم مصادر التراث الفلسطيني، وعلى أثر بناء جدار الفصل العنصري على مصادر التراث الحضاري، وكذلك على تداعيات قانون الآثار الإسرائيلي والأوامر العسكرية على تشجيع نهب الآثار والاتجار بها. وقد خلصت الدراسة إلى أن لصوص الآثار يلجأون إلى التنقيب غير المشروع عن القطع الأثريّة كوسيلة لمواجهة الفقر والبطالة والجوع؛ وأنهم يحصلون على ما يقارب 1% من القيمة الماديّة الحقيقيّة للقطع الأثريّة، بينما يحصل الوسطاء والتجار على حصة الأسد من قيمة هذه البضاعة.

المبحث الثاني- الجائحة تَنتشر في دول العالم.

قرأت في عام 2014م كتاباً بعنوان "بناء الكون ومصير الإنسان ..."، والمنشور في عام 2006م، وعدت إلى قراءته مرة ثانية مع بداية هذه الجائحة، وقد استوقفتني بذهول العبارة الآتية: "ويرى "ريس" أن أهم الأخطار التي تهدد البشريّة هي: "إرهاب نووي وفيروسات مميتة مُعدّلة وراثيّاً، وانفلات أجهزة من صنع الإنسان، وهندسة وراثيّة تُغيّر طبيعة البشر. كل هذا يتم بتدبير من "أشرار" (؟؟؟)، أو نتيجة خطأ بشري، غير أن عام 2020 سيكون عام "الخطأ البيولوجي" الذي يتسبب بمقتل مليون شخص ... وما يمكن أن تسفر عنه من مخاطر" (طالب، 2006: 671). وبتاريخ 30 نيسان 2020م أعلنت الاستخبارات الأمريكية بأنها توصلت إلى نتيجة مفادها أن فيروس كورونا المستجد ليس من صنع الإنسان، ولم يتم تعديله جينياً (صحيفة الشرق، 2020). إلا أن الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترمب) نفى تقرير جهاز استخباراته في نفس اليوم، وقال بأنه اطّلع على أدلة تؤكد أن هذا الفيروس هو صناعة بشريّة، وكان من الممكن احتواؤه في مكان وبلد المنشأ (صحيفة ايلاف، 2020). ما إذا كان هذا الفيروس صناعة بشريّة أو طفرة طبيعيّة، ها نحن نعيش مخاطر ما تم التحذير منه قبل حوالي عقد ونصف. وقد تسبب حتى تاريخ 2021/3/5 في إصابة حوالي 116 مليون شخصاً، وأدى إلى وفاة حوالي 2,6 مليون إنسان (Official Coronavirus updates- World Health Organization, 2021).

ظهر وباء كورونا (كوفيد 19) بادئ الأمر في مدينة ووهان الواقعة وسط جمهورية الصين الشعبيّة في شهر كانون الأول من عام 2019م، ومن ثم انتشر بشكل واسع وسريع في معظم دول العالم، وأعلنته منظمة الصحة العالميّة بتاريخ 2020/3/11م على أنه جائحة عالميّة (Sahu, 2020: 1-3). سُجلت أول حالات الإصابة بفيروس كورونا في فلسطين بتاريخ 5 آذار 2020 عند فحص العاملين في أحد الفنادق في مدينة بيت لحم بعد مغادرة فريق سياحي يوناني له. وعلى الفور، تم عزل المصابين في نفس الفندق الذي يعملون فيه، وعُزلت مدينة بيت لحم عن بقيّة التجمعات السكنية التابعة لها، وأُعلنت حالة الطوارئ في عموم فلسطين. وبالرغم من ذلك، فقد ظهرت إصابات جديدة في محافظة بيت لحم، ومحافظات أخرى في الضفة الغربيّة؛ الأمر الذي حدا بالحكومة الفلسطينيّة بتاريخ 22 آذار 2020 باتخاذ إجراءات صارمة على كامل مساحة الضفة الغربيّة، وأعلنت منع التنقل بين المحافظات، وإغلاق جميع المرافق التعليميّة والخدماتيّة والتجاريّة (ما عدا الصيدليات والمخابز)، وطالبت المواطنين بعزل أنفسهم في منازلهم لمدة 14 يوماً (State of Palestine, Prime Minister Office, 2020). ومع تكرار هذه الإجراءات الاحترازيّة على فترات متقطعة من العام، إلا أن الجائحة قد أصابت خلال العام الأول على انتشارها في فلسطين حوالي 260,000 شخصاً، وأدت إلى وفاة حوالي 2,650 شخصاً (دولة فلسطين، وزارة الصحة: المنصة الإلكترونية لمرصد كوفيد، 2021).

لقد أحدثت هذه الجائحة إرباكاً عالمياً شمل الصحة، والاقتصاد، والعلاقات الاجتماعيّة، ومختلف مناحي الحياة، وفُرضت قيود صارمة على معظم شعوب العالم (Sahu, 2020: 1- 3). بالإضافة إلى ذلك، أجبر هذا الوباء معظم دول العالم على إغلاق متاحفها، ومكتباتها، ومواقعها السياحيّة، وقد أدى هذا الإغلاق بدوره إلى توقف أعمال التنقيبات الأثرية، وإعادة التأهيل، والصيانة، والترميم الجارية لمختلف المواقع والمعالم الأثريّة والتاريخيّة. واستشعاراً لعواقب هذا الإغلاق فقد بدأت بعض دول العالم في وضع خطط واستراتيجيات وحلول لقطاعي السياحة والتراث الحضاري لمرحلة ما بعد الجائحة (Al- Said, 2021)، إلا أننا لا نستطيع التيقن من ملاءمة هذه الخطط للتطبيق لأن هذه الجائحة لم تنتهِ بعد، وربما تقودنا إلى منحنىً خطير يدوم فترة زمنيّة طويلة نسبياً.

المبحث الثالث- حالة القصور في المنظومة الدوليّة.

لقد أثبتت هذه الجائحة أن دول العالم وكذلك المؤسسات ذات العلاقة بالتراث الثقافي كانت قاصرة عن الإلمام بتحديات الطبيعة، ومدى تأثيرها على مصادر التراث الحضاري وما يرتبط معها من سياحة، وصناعات سياحيّة، ونشاطات ثقافيّة. حقيقة، قامت دول عدة على مدار العقود الماضية بتنظيم وتنفيذ مشاريع تدريبيّة وتوعويّة للاستجابة إلى تحديات الكوارث الطبيعيّة، إلا أنها لم تولِ الاهتمام للكوارث طويلة الأمد مثل هذه الجائحة.

إن أحد أهم هذه المشاريع كان مشروع PROMEDHE: "حماية التراث الثقافي في حوض البحر الأبيض المتوسط خلال الكوارث الطبيعيّة"، والذي امتد على مدار عامين (2016 – 2017م)، والذي ركز على حماية مصادر التراث الثقافي المختلفة قبل، وأثناء، وبعد وقوع الكوارث الطبيعيّة. شارك في هذا المشروع طواقم من ست دول، وكان للباحث فرصة المشاركة في برامجه النظريّة والعمليّة، والتي ركّزت نشاطاته على طرق التعامل مع الكوارث الطبيعية، مثل: الحرائق، والفيضانات، وأمواج التسونامي، والزلازل. وهدف هذا المشروع إلى تعزيز قدرات التأهب للكوارث للاستجابة المشتركة على المستويين المحليّ والعالميّ؛ وإلى زيادة الخبرة الوطنيّة والإقليميّة في مجال حماية مصادر التراث الثقافي في حالة وقوع كارثة طبيعيّة؛ وإلى تشكيل فِرق وطنيّة متخصصة من الخبراء القادرين على تقييم التراث الثقافي وحمايته وترميمه. وعلى الرغم من أصالة هذا المشروع، وغيره من المشاريع الرائدة، إلا أنه تجاهل احتماليّة وقوع كارثة لا تتسع لها الكرة الأرضيّة، مثل جائحة كورونا.

المبحث الرابع- عام واحد على مصادر التراث الحضاري الفلسطيني في ظل جائحة كورونا

تشير نتائج الأعمال الأثريّة الميدانيّة إلى أن فلسطين التاريخيّة- بالمقارنة مع مساحتها الإجماليّة – هي أحد أغنى دول العالم بمصادر التراث الحضاري، حيث تم تسجيل ما يزيد عن 35,000 موقع ومعلم أثري من مختلف العصور فيها: منها حوالي 12,000 موقع ومعلم في الضفة الغربيّة وقطاع غزّة، وحوالي 23,000 موقع في فلسطين المحتلة عام 1948م. وكغيرها من المواقع الأثريّة الموجودة في مناطق يسودها الصراع السياسي والنزاع المسلح، فقد عصفت بمصادر التراث الحضاري الفلسطيني قبل انتشار جائحة كورونا كثير من التحديات، والمخاطر المتمثلة في: المصادرة والضم إلى إسرائيل، والتهميش، والإهمال، والتدمير، والنهب، وإساءة الاستعمال، وشُح الموارد الماليّة اللازمة لحمايتها وإدارتها وصونها وترميمها. وقد أدى كل هذا خلال العقود الخمس الأخيرة إلى تدمير أعداد كبيرة منها إما بشكل جزئي أو كلّي (الهودلية، 2019: 220- 222)، وإلى استخراج ما لا يقل عن 8,4 مليون قطعة أثريّة بطريقة غير شرعيّة (سرقة من لصوص الآثار) من سياقها الحضاري دون أدنى درجة من التوثيق، وبيعها في السوق السوداء (Al-Houdalieh and Jamal, 2020a: 83).

ولمعرفة أثر جائحة كورونا في عامها الأول على مصادر التراث الحضاري الفلسطيني، فإنه يعرض فيما يلي مقارنة بين إحصائيات الجرائم المرتكبة بحق هذه المصادر على مدار عام سابق لهذه الجائحة معها في العام الأول على الجائحة بالاعتماد على أرشيف مديريّة شرطة السياحة والآثار الفلسطينيّة، يليها تقديم شهادات حيّة تعكس بعضاً من حجم التعديات على المواقع الأثريّة خلال العام الأول على الجائحة، ومن ثم نعرض تلخيصاً لمقابلات شخصيّة مع بعض لصوص وتجار الآثار الفلسطينيين. والجدير بالذكر بأن مصدر حوالي 96% من القضايا المتعلقة بالآثار والمرفوعة في المحاكم الفلسطينيّة منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينيّة في عام 1994م هو مديريّة شرطة السياحة والآثار، وأن مصدر البقية منها هو وزارة السياحة والآثار، وجهاز الأمن الوقائي، والمخابرات العامة؛ وبهذا فإن سجل مديريّة شرطة السياحة والآثار يعبر عن الغالبيّة العظمى لحالات التعدي على مصادر التراث الحضاري المرفوعة إلى المحاكم الفلسطينيّة. بلغ العدد الإجمالي لقضايا الجرائم المسجّلة في مكاتب مديريّة شرطة السياحة والآثار في محافظات الضفة الغربيّة على مدار عام سابق لهذه الجائحة (1 حزيران 2018 – 31 أيار 2019) 580 قضية، منها: 247 قضية تتعلق بسرقة الآثار، و213 قضية تتعلق بحيازة مواد أثريّة أو الاتجار بها، و120 قضية تتعلق بهدم وتشويه مواقع ومعالم أثريّة؛ وأن العدد الإجمالي للأشخاص الذين قدمت بحقهم لوائح اتهام بجرم التعدي على مصادر التراث الحضاري في ذلك العام بلغ 612 شخصاً؛ وأن العدد الإجمالي للمواد الأثريّة المصادرة بواسطة موظفي هذه المديريّة قد بلغ 18,973 قطعة، منها: 92,5% قطع نقديّة من فترات زمنيّة مختلفة، و7,5% آنية فخاريّة وتماثيل وأختام وآنية زجاجيّة وأدوات وأواني حجريّة؛ وبالإضافة إلى القِطَع الأثريّة فقد تم مصادرة 53 جهازاً للكشف عن معادن، ومئات من أدوات العمل التقليديّة (فؤوس، ومجارف، ودلاء)، وعشرة صناديق مليئة بجماجم بشرية، وكثير من المواد العلميّة المطبوعة ذات العلاقة بتأريخ وأسعار القِطَع الأثريّة (Al- Houdalieh and Jamal, 2020a: 94- 97).

وتشير نتائج دراسة سجلات مديريّة شرطة السياحة والآثار الفلسطينيّة في العام الأول على انتشار جائحة كورونا في فلسطين (من 2020/3/5 – 2021/3/5م) إلى الأمور الآتية: بلغ العدد الإجمالي لقضايا الجرائم ذات العلاقة بالتعدي على مصادر التراث الحضاري 412 قضيّة، منها: 271 قضية تتعلق بسرقة الآثار، 92 قضية تتعلق بحيازة مواد أثرية أو الاتجار بها، و49 قضية تتعلق بهدم وتشويه مواقع ومعالم أثرية؛ وأن العدد الإجمالي للأشخاص الذين قدمت بحقهم لوائح اتهام بجرم التعدي على مصادر التراث الحضاري في هذا العام بلغ 622 شخصاً؛ وأن العدد الإجمالي للمواد الأثرية المصادرة بواسطة موظفي هذه المديرية قد بلغ 14.661 قطعة، منها: 87% قطع نقدية أثرية من فترات زمنيّة مختلفة، و13% آنية فخاريّة وزجاجيّة وحجريّة، وتماثيل معدنيّة وحجريّة، وقليلاً من الخرز؛ وبالإضافة إلى القِطَع الأثرية فقد تم مصادرة 62 جهازاً للكشف عن المعادن، ومئات من أدوات العمل التقليدية.

أ- زيارات ميدانية

وابتداءً من الشهر الثالث (أيار، 2020م) على انتشار جائحة كورونا في فلسطين، قام الباحث بزيارات ميدانيّة إلى مواقع أثريّة متعددة؛ وبسبب تقييد الحركة والسفر بين محافظات الضفة الغربيّة التي فُرضت تكراراً من الحكومة الفلسطينيّة كمحاولة لكبح جماح تصاعد انتشار الوباء فقد بدأ بالاتصال مع معارفه وأصدقائه (غالبيتهم من طلبته القدامى الذين تخرجوا في الجامعة) من كافة المحافظات، وطلب منهم زيارة المواقع الأثريّة الواقعة في محيطهم الجغرافي القريب لإفادته إذا ما تعرضت هذه المواقع حديثاً لتعديات – خصوصاً من لصوص الآثار- ، وتزويده بصور لها، وبتقرير عن نوع وحجم هذه التعديات، وأهم الملاحظات الميدانيّة. بلغ عدد المواقع الأثريّة التي تمت زيارتها خلال عشرة شهور 316 موقعاً موزعة على محافظات الضفة الغربيّة، زار الباحث 71 موقعاً منها، أما بقيّة المواقع فقد تمت زيارتها من 39 شخصاً. وتشير نتائج هذه الزيارات إلى الأمور الآتية: (1) أن 197 موقعاً أثرياً (بنسبة 62% من العدد الإجمالي للمواقع التي تمت زيارتها) قد تعرضت حديثاً لتعديات من لصوص الآثار. (2) تباينت

التعديات على هذه المواقع فيما بينها: بعضها كان عبارة عن خنادق مختلفة الحجم حُفرت في أماكن مكشوفة داخل المواقع الأثريّة (صورة 1)، وأخرى استهدفت مقابر منحوتة في الصخر، ولوحظ- في ثلاثة مواقع- آثار استخدام آلات ثقيلة (جرافات) (صورة 2). (3) تمت مشاهدة لصوص الآثار أثناء عملهم في البحث عن مواد أثريّة في 12 زيارة ميدانيّة، وتتكون هذه المجموعات من شخصين اثنين إلى خمسة أشخاص، ولم يكونوا ملتزمين بوسائل الوقاية من الجائحة مثل التباعد الاجتماعي وارتداء الكمامة على الوجه. (4) تمت مشاهدة أدوات العمل (فؤوس، ومجارف، ودلاء، وغرابيل، ومطارق ثقيلة، ومفكات) في مقابر وحفر أرضيّة مكشوفة في 25 موقعاً أثرياً، الأمر الذي يعني بأن سارقي الآثار سوف يعودون إلى تلك المواقع لإكمال أعمال الحفر. (5) تمت مشاهدة عظام بشريّة مبعثرة على أرضيات مقابر صخريّة، وإلى الأمام منها في 18 موقعاً أثرياً تم استهدافها حديثاً من لصوص الآثار.

صورة (1): خربة اللوز، تصوير المؤلف، تاريخ الزيارة 2021/3/1م.

صورة (2): خربة حلابة، تصوير المؤلف، تاريخ الزيارة 2021/2/6م.

في العادة، كان لصوص الآثار قبل الجائحة يعملون ليلاً لتجنب عواقب اكتشاف أمرهم من مالكي الأرض التي يحفرون فيها بغية استخراج مواد أثريّة لمنفعتهم الشخصيّة، وخوفاً من طائلة القانون الذي ترعاه وتنفذه

الجهات الحكوميّة المختصة. ولكن، لوحظ في فترة انتشار هذا الجائحة أن أعداداً كبيرة منهم قد عملوا في وضح النهار. وفيما يلي، يعرض قصتين اثنتين من قصص متعددة جمعها الباحث على مدار العام الأول على انتشار جائحة كورونا تدل على التحوّل الملفت للنظر من العمل الليلي إلى العمل في وضح النهار. تتلخص **القصة الأولى** بالآتي: في شهر نيسان (حوالي شهر ونصف على إعلان جائحة كورونا في فلسطين)، وفي ظل إغلاق دعت إليه الحكومة الفلسطينيّة، قام ثلاثة أشخاص نهاراً بالبحث عن مواد أثريّة في خربة قوزة (حوّارة/ نابلس) بداخل حوش مهجور تكثر من حوله أساسات بيوت قديمة؛ وقد تم اكتشاف أمرهم متلبسين بالجرم من أصحاب هذا البيت؛ وسرعان ما تطورت الأحداث وأدت إلى اندلاع شجار عنيف ودامٍ بين أصحاب البيت المهجور وعائلة أحد أفراد لصوص الآثار. وقد أفضى هذا الشجار إلى قتل ثلاثة أشخاص، وحرق عدة ممتلكات اشتملت على: أبنية سكنيّة، ومحلات تجاريّة، ومركبات، بالإضافة إلى زعزعة السلم الأهلي في البلدة والقرى المحيطة بها؛ الأمر الذي حدا بالرئيس الفلسطيني للتدخل عن طريق اتصال هاتفي مع ذوي الضحايا لإيقاف شلال الدم الذي تسببت به سرقة الآثار (Al- Houdalieh and Jamal, 2020b: 10- 27).

أما **القصة الثانية**، فتتلخص أحداثها بالآتي: مقبرة رومانية تم حفرها ونهب محتوياتها من لصوص الآثار في منتصف شهر تشرين أول 2020، وقام الباحث بزيارتها وتوثيقها في أواخر نفس الشهر. تقع هذه المقبرة على بعد حوالي 23كم إلى الشمال الغربي من مدينة القدس، وتبعد حوالي 380م إلى الجنوب الشرقي من خربة حوريّة، وحوالي 500م إلى الشمال الشرقي من خربة فاعوش. تتكون المقبرة من حجرة منحوتة في الصخر الجيري؛ وتبلغ أبعادها الداخليّة 3.3م x 4.4م x 2.2م ارتفاعاً في المعدل؛ ويوجد في واجهاتها الجنوبيّة، والشرقيّة، والغربيّة سبعة قبور (loculi). تبلغ أبعاد القبور السبعة 2.2م عمقاً x 0.8م عرضاً x 0.8م ارتفاعاً في المعدل، ويحيط بها من جهة الحجرة أفاريز بعرض وبعمق 15سم في المتوسط. أما المدخل الرئيس لهذه المقبرة فيتوسط الواجهة الشماليّة، ومثبت في جهته الغربيّة بلاطة حجرية متقنة النحت تبلغ أبعادها 1.08م ارتفاعاً x 0.85م عرضاً x 0.15م سماكة. شوهدت داخل الحجرة خمس بلاطات حجرية مكتملة لها نفس قياسات فتحات القبور السبعة، كما شوهدت أكوام ترابيّة في الجهة الغربيّة من الحجرة (صورة 3). وبناء عليه، فإنه يستنتج بأن المقبرة عند فتحها من لصوص الآثار كان فيها تراكمات ترابيّة سميكة، وأن القبور التي تحيط بالحجرة كانت مغلقة ببلاط حجري، وأن لصوص الآثار قد بدأوا بالعمل فيها من جهتها الغربيّة، وعندما انتهوا منها قاموا بتجميع التراب من بقيّة الحجرة في نصفها الغربي.

وفي منتصف كانون ثاني 2021م، تناقلت مواقع التواصل الاجتماعي صوراً لهذه المقبرة، فكُشف أمرها للجهات الحكوميّة المختصة، فسجلت قضيّة سرقة آثار ضد مجهول، وبدأت هذه الجهات بالتحري. بعد أسبوع على بداية التحري، طُلب من الباحث مرافقة فريق رسمي لزيارة هذه المقبرة لمعاينتها، وقد تكّون هذا الفريق من: مدير مديريّة شرطة السياحة والآثار، ومدير شرطة السياحة والآثار/ فرع رام الله، ومدير عام الحماية ومدير عام المتاحف والتنقيبات في وزارة السياحة والآثار، وموظفين إثنين آخرين من وزارة السياحة والآثار، بالإضافة إلى الباحث؛ وكانت الزيارة عصراً. في وقت الزيارة – والتي دامت ساعة ونصف – كانت عدة عائلات منتشرة على مساحة واسعة من الخربة الأثريّة تستجم وتستمتع بالطبيعة، وبعد معاينة المقبرة قام هذا الفريق بتفقد الخربة؛ وعن بُعد حوالي 400م تقريبا قال مدير مديريّة شرطة السياحة والآثار: "لدينا صيد ثمين، أنظروا إلى الجهة المقابلة، بالتأكيد هم لصوص آثار"؛ واستمر بالسير بهدوء مع الفريق وهو يخطط ويدبر دون أن يثير شكوك "الصيد الثمين"؛ ووصلنا إليهم؛ وأعلن اسمه ووظيفته وطلب منهم تسليم أنفسهم .... كان بحوزتهم جهاز الكشف عن المعادن، بالإضافة إلى أدوات عمل تقليديّة، واعترفوا في المكان بأنهم يبحثون عن مواد أثريّة لمنفعتهم الشخصيّة. والجدير بالذكر، بأن موظفي وزارة

السياحة والآثار قاموا في شهر نيسان 2021 بإجراء موسم قصير للتنقيب الأثري بداخل المقبرة المشار إليها أعلاه (صورة 4).

صورة (3): مقبرة بالقرب من خربة حورية بعد نهبها من لصوص الآثار، تصوير المؤلف، تاريخ الزيارة 2020/10/23م.

صورة (4): مقبرة بالقرب من خربة حورية بعد تنظيفها من موظفي وزارة السياحة والآثار، تصوير المؤلف، تاريخ الزيارة 2021/4/13م.

ب- مقابلات شخصيّة مع لصوص وتجار الآثار:

ولتتحقق مما إذا كانت قاعدة بيانات أرشيف شرطة السياحة والآثار خلال السنة الأولى على إعلان جائحة كورونا في فلسطين تعكس حقيقة ما يجري على أرض الواقع من أحداث سرقة للآثار ومن صفقات تجارية غير مشروعة بالقِطَع الأثرية، فقد أجرى الباحث مقابلات شخصيّة مع لصوص وتجار الآثار خلال النصف الثاني من شهر آذار والأسبوع الأول من شهر نيسان 2021. اتصل الباحث تلفونياً مع 30 شخصاً (لصوص وتجار آثار) ممن أجرى معهم مقابلات شخصيّة في مشاريع بحثيّة سابقة ذات علاقة بسرقة والاتجار بالآثار، وأعلمهم برغبته بإجراء مقابلات شخصيّة معهم بهدف جمع معلومات أوليّة عن سرقة الآثار والاتجار بها خلال العام الأول على جائحة كورونا؛ فوافق 23 شخصاً، واعتذر سبعة أشخاص.

تتوزع عيّنة الدراسة (23 شخصاً) على سبع محافظات في الضفة الغربيّة، وتتراوح أعمارهم بين 29 – 66 سنة، وقد قام الواحد منهم خلال حياته بالتنقيب غير المشروع خمس عشرة مرة على الأقل؛ وقد تمت المقابلات في بيوت أفراد عيّنة الدراسة؛ وقد تراوحت فترة المقابلات بين 40 – 70 دقيقة. في بداية كل مقابلة، كان الباحث يُبين الهدف من هذا الدراسة، ويؤكد لمن تجرى معه المقابلة سريّة المعلومات الشخصيّة (الاسم، ومكان السكن، والمهنة)، ويقرأ على مسامعه إحصائيات شرطة السياحة والآثار للعام الأول على جائحة كورونا في فلسطين والمشار إليها أعلاه؛ ومن ثم يطرح عليه أربعة أسئلة، هي: هل شاركت أو قمت خلال هذا العام بالتنقيب عن الآثار، وإذا كانت الإجابة بنعم: متى، وأين، وكم مرة؟؛ وما مدى واقعيّة إحصائيات شرطة السياحة والآثار التي تليت على مسامعك للتو بناءً على معرفتك وخبرتك وتقديراتك الشخصيّة؟؛ وهل قمت بالاتجار بالقِطَع الأثريّة، إذا كانت الإجابة بنعم: كم مرة، وما هو عدد ونوع القِطَع في كل صفقة، وكيف تفسر حالات الضبط من شرطة السياحة والآثار لبعض الصفقات؟؛ وهل لديك قصة ترويها لنا حدثت معك شخصياً أثناء التنقيب، أو الاتجار؟.

تم تسجيل الإفادات على الورق أثناء المقابلات، وتليت في آخر كل لقاء على مسامع المبحوثين للتأكيد عليها، أو للزيادة، أو للحذف. تشير نتائج تحليل هذه المقابلات إلى الأمور الآتية: (1) أكد 19 شخصاً بأنهم قاموا بالتنقيب غير المشروع عن الآثار في مواقع أثريّة قريبة من أماكن إقامتهم الدائمة، في حين أن البقية (4 أشخاص) لم يقوموا بأعمال تنقيب. (2) لا أحد من المبحوثين تعرض خلال هذا العام للقبض عليه متلبساً أثناء التنقيب غير المشروع، أو بتهمة الحيازة، ولم يتم استدعاء أحد منهم من قبل الجهات الحكوميّة المختصة للاشتباه بالتنقيب غير المشروع أو بحيازة مواد أثريّة أو بالاتجار بالآثار. (3) تتباين عدد المرات التي قام بها المبحوثين التسعة عشر بالتنقيب غير المشروع خلال هذا العام: ثمانية منهم حفروا (نقّبوا بطريقة غير شرعية) أقل من خمس مرّات (المرة الواحدة تعني الحفر في مكان واحد مثل مقبرة أو خندق لمدة تتراوح بين بضع ساعات الى عدة أسابيع)، وسبعة منهم حفروا بين 6- 10 مرّات، وأربعة منهم حفروا أكثر من 11 مرّة. (4) شهدت الأسابيع الثلاث الأولى على إعلان الجائحة ندرة في أعمال التنقيب غير المشروع عن الآثار بسبب حالة الخوف والهلع التي أحدثتها وسائل الإعلام المحليّة والعالميّة، ولكن سرعان ما أدرك المبحوثين التسعة عشر – في ظل وجود فترات إغلاق وتقييد الحركة بين المدن والقرى – فرصتهم للتنقيب دون الخوف من الجهات الحكوميّة المختصة (5) أجمع كل المبحوثين على أن هذه الإحصائيات تمثل "غيض من فيض"، بمعنى أنها لا تعكس حقيقة ما جرى على أرض الواقع من أعمال تنقيب غير مشروع بهدف البحث عن مواد أثريّة خلال العام الأول على جائحة كورونا؛ وقد أفادوا جميعاً بأنهم على معرفة بحالات "نبش" (تنقيب غير مشروع) من أشخاص أو مجموعات كثيرة، ولم يتعرضوا لإلقاء القبض عليهم أو استدعائهم من الجهات الحكوميّة المختصة (6) أفاد ستة أشخاص من المبحوثين (اثنان ممن أجروا تنقيبات غير مشروعة، وأربعة ممن لم يُنقبوا) بأنهم عملوا كوسطاء (تجّار وسطاء) بين الحفّيرة (لصوص الآثار) وتجار كبار؛ وأن عدد صفقاتهم التجارية لمواد أثرية قد تراوحت بين صفقتين اثنتين إلى عشر صفقات بيعاً أو شراءً وبيعاً؛ وأن الصفقة التجارية الواحدة تكونت من أربع قطع بالحد الأدنى إلى حوالي 350 قطعة بالحد الأقصى؛ وأن هذه الصفقات اشتملت على: قطع نقدية، وآنية فخارية، وأختام، وتماثيل، وحليّ، وأوانٍ حجرية؛ وأفادوا بأن تقديراتهم الأوليّة للعدد الإجمالي للقطع الأثريّة التي بيعت في السوق السوداء خلال العام الأول على وباء كورونا تفوق الأرقام المسجلة في أرشيف مديريّة شرطة السياحة والآثار بمئات المرات.

عزا المبحوثين حالات الضبط والمصادرة التي حصلت خلال العام الأول على جائحة كورونا إلى أربعة أسباب:

أ- أن موظفي شرطة السياحة والآثار على معرفة بتجار الآثار المشهورين، لذا فإنهم دائماً يراقبون تحركاتهم، وفي اللحظات الحاسمة يقومون بتفتيش مركباتهم أو بيوتهم.

ب- استخدام بعض التجار ذوي الخبرة القليلة وسائل التواصل الاجتماعي لعرض بضاعتهم للبيع، مما يسهل متابعتهم من الجهات المختصة، وهي طريقة شائعة للقبض على التجار ومصادرة بضاعتهم.

ج- التنافس والغيرة والحسد بين التجار، حيث يقوم أحد التجار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتسريب موعد صفقة تجاريّة إلى الجهات الحكوميّة المختصة للانتقام من تاجر آخر.

د- المصادفة أثناء تفتيش على حاجز عسكري، وهذا الأمر نادر الحدوث إلا إذا كان هناك معرفة بنقل بضاعة (مواد أثرية مسروقة) وتنسيق مسبق بين الجهات الحكوميّة.

ج- قصتين عن سرقة الآثار والاتجار بها:

فيما يأتي، يُعرض قصتين اثنتين: تتلخص **القصة الأولى**، التي رواها أحد المبحوثين من لصوص الآثار، وهو من سكان محافظة جنين، وعمره 52 سنة، ولديه خبرة 16 سنة في التنقيب غير المشروع: "... لا أذكر (المبحوث) إذا كان ذلك في أواخر شهر تموز أو بداية شهر آب من العام الماضي (2020)، كنّا ثلاثة أشخاص من الأصدقاء نحفر بداخل مقبرة منحوتة في الصخر لليوم الرابع. كنا على وشك الانتهاء منها بعدما جمعنا منها 17 سراجاً، وثلاث جرار، و12 قطعة نقديّة في الأيام الثلاث الأولى، وكان بين أيدينا في ذلك اليوم عدة خرزات وقطعتين نقديتين إضافيتين، وخصصنا اليوم الرابع لتنخيل التربة الموجودة مباشرة على أرضيّة المقبرة، ولتسوية كومة التراب التي أخرجناها من المقبرة حتى لا تتعارض مع الأعمال الزراعيّة لصاحب قطعة الأرض. وفي فترة الظهيرة، سمع الطليعة (شخص كان خارج المغارة ليتناول الدلاء المملوءة بالتراب وليراقب من حوله) صوتاً، فأبلغنا بذلك، وقررنا التوقف عن العمل والسكون ... ووضعنا واحداً منّا في مدخل المقبرة خوف أن يباغتنا أحد ويبدأ بدحرجة الحجارة الكبيرة باتجاه المدخل ويحشرنا فيها ... وبعد فترة قصيرة، وبناء على الأصوات التي سمعناها أيقنا بأنهم مثلنا يبحثون عن مواد أثريّة، وأنهم يحفرون على مسافة 150م تقريباً من المقبرة التي نختفي فيها، وأنهم أربعة أشخاص، واستطعنا تحديد هوياتهم الشخصيّة من خلال حديثهم ... كانوا من نفس القرية التي نسكن فيها... تسلل أحد أفراد مجموعتنا، وكان الأقرب من بيننا إليهم من حيث النسب (العائلة/ الحمولة) وسار باتجاههم ... ثم عاد، واستأنفنا عملنا، وجمعنا أربعة قطع نقدية إضافية وخاتمين". وعند سؤاله عن مصير القِطَع الأثريّة المستخرجة من هذه المقبرة، قال: "بعد حوالي أسبوع من "نبش" المغارة قمنا ببيعها لأحد التجار من نفس المحافظة بمبلغ 900 دولار أمريكي".

أما **القصة الثانية**، التي رواها أحد المبحوثين من تجار الآثار، وهو من سكان محافظة الخليل، وعمره 61 سنة، وله خبرة 30 سنة في التنقيب غير المشروع، و12 سنة في الاتجار بالآثار فيمكن تلخيصها بالآتي: "مع بداية الجائحة، وما تمخض عنها من إغلاق للمتاحف العالميّة ولكثير من المحال التجاريّة ذات العلاقة بالتحف الأثريّة وإغلاق للحدود الدوليّة وإلغاء لحركة الملاحة الجويّة، فقد اعتقدت بأن هذه التجارة (الاتجار بالآثار) سوف تتراجع إلى درجة غير مسبوقة، وأن البضاعة (القِطَع الأثرية) سوف تكسد. في ذلك الوقت، (بداية الجائحة) كان عندي (المبحوث) مواد أثرية اشتريتها في أواخر عام 2019، فخشيت من الخسارة أو من كسادها. ومع نهاية شهر آذار 2020، بدأت أتحسس حالة السوق المحلي (السوق السوداء) عن طريق التواصل مع التجار المحليين الذين أعرفهم، وعن طريق متابعة الصفحات الإلكترونية ذات العلاقة ببيع الأنتيكة (القِطَع الأثرية)، أيقنت بأن السوق قد بدأ يتعافى. قمت خلال هذا العام (العام الأول على جائحة كورونا في فلسطين) بتنفيذ تسع صفقات شراءً وبيعاً بعدد إجمالي يتراوح بين 750- 800 قطعة، كانت غالبيتها من القِطَع النقدية، وقليل من الأسرجة الفخارية، وثلاثة تماثيل معدنية، وختم فرعوني، وبعض الخرز ... وهذه المواد، وغيرها، وجدت طريقها الى التجار المرخصين في القدس وبقية المدن في إسرائيل كمحطة أوليّة لتصديرها إلى معظم دول العالم .... أنا لم يتم اعتقالي أو استدعائي بتهمة الاتجار بالآثار من الجهات الحكوميّة المختصة، وأن معظم التجار الذين أعرفهم، وهم بالعشرات، قد قاموا بتنفيذ صفقات تجارية

ناجحة ولم يتم اعتقالهم أو مصادرة بضاعتهم ... نعم، سمعت عن عدة حالات اعتقال ومصادرة بضاعة لتجار في مناطق مختلفة من محافظات الضفة الغربيّة، ولكن حسب ما يرشح من معلومات ويتداولها التجار بأن معظم الذين يتم القبض عليهم ومصادرة بضاعتهم هم من التجار المبتدئين ذوي الخبرة البسيطة والذين يسهل التغرير بهم من التجار المفترضين الذين يعملون بالأساس لصالح الدولة ... أنا (المبحوث) على يقين بأن الإحصاءات التي استمتعت إليها منك لا تعبر عما يجري على أرض الواقع".

الخاتمة.

انتشرت العديد من الأوبئة في التاريخ القديم والحديث؛ وقد كان بعضها محصوراً في منطقة أو إقليم معين، وكان كثير منها عابر للقارات؛ وأدت إلى موت عدد كبير من الناس، وأرخت بظلال داكنة على المجتمعات التي أصيبت بها، فأثّرت على نسيجها الاجتماعي، ومقوماتها الاقتصاديّة، ومنظومتها الصحيّة، ونظامها التعليمي، ونمط وظروف معيشتها، وتلويث بيئتها، وزعزعة أمنها الداخلي، وتراجع نظمها السياسية (Qiu, Rutherford, Mao, and Cordia, 2017: 3- 11)، وخرابها (ابن خلدون، 1999: 32). إن مخاطر هذه الأوبئة تفوق مخاطر الحروب، لذلك يجب الاستجابة لها لكبح جماحها كمبدأ أساس للأمن الوطني والإقليمي والعالمي على حد سواء، وليس كمسألة صحيّة فحسب (Kern, 2016: 4). إن سرعة وكفاءة الاستجابة لدرء مخاطر الأوبئة العالمية (كجائحة كورونا) من النظم السياسيّة، والعاملين في مجال البحث العلمي والاختراعات والطب، والمنظمات الصحيّة الوطنيّة والعالميّة، وغيرها لا يكتمل إلا إذا تكاتفت جهود كل مكونات المجتمعات البشريّة، وأن يعتبر كل فرد نفسه جنديّاً في معركة مكافحة الوباء. ولكن، هذا لم يتحقق حتى نهاية السنة الأولى على انتشار هذه الجائحة في فلسطين؛ فالناس يدفنون موتاهم ويجتمعون في بيوت العزاء، وقاعات الأفراح مليئة بالمحتفلين، والأسواق تعج بالباعة والمتسوقين، وقليل منهم يلتزم بوسائل الوقاية.

لوحظ مع بدايات انتشار جائحة كورونا زيادة في أعمال التنقيب غير المشروع في معظم دول العالم، وخصوصاً تلك التي يسود فيها النزاع المسلح أو عدم الاستقرار السياسي. وكغيرها في دول العالم، فقد تعرضت المواقع الأثريّة في المحافظات الشمالية من فلسطين (الضفة الغربيّة) خلال السنة الأولى على انتشار جائحة كورونا للعبث والسرقة والتدمير. وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- بالاعتماد على أرشيف مديريّة شرطة السياحة والآثار وعلى نتائج الزيارات الميدانيّة لمواقع أثرية بالإضافة إلى مقابلات شخصيّة مع لصوص وتجّار الآثار، فإن جائحة كورونا والإغلاقات وتقييد حركة تَنقل المواطنين التي فُرضت من الحكومة الفلسطينيّة لم تحد من ظاهرة سرقة الآثار والاتجار غير المشروع بها.
2- أن عدد القضايا المتعلقة بارتكاب تعديات على المصادر الأولية للتراث الحضاري قد بلغ- حسب أرشيف مديريّة شرطة السياحة والآثار- 412 قضيّة، وأن عدد القطع الأثرية التي تمت مصادرتها بواسطة موظفي شرطة السياحة والآثار قد بلغ 14,661 قطعة، إلا أن تقديرات لصوص الآثار لعدد أعمال سرقة الآثار ولعدد القِطَع الأثريّة المستخرجة بطريقة غير مشروعة تفوق مئات المرات تلك الموجودة في سجلات مديريّة شرطة السياحة والآثار؛ وبهذا فإن المقابلات الشخصيّة تعطي صورة أوضح عن حجم التعديات على المواقع الأثرية والاتجار بالقِطَع الأثرية من الأرشيف الحكومي.
3- أن غالبية القِطَع الأثريّة المصادرة من موظفي شرطة السياحة والآثار عُزيت بواسطة المبحوثين إلى استخدام التجار البسطاء لوسائل التواصل الاجتماعي لبيع بضاعتهم.

التوصيات والمقترحات.

وفي حال حدوث كوارث طبيعية- مثل جائحة كورونا- فإننا نطرح فيما يأتي بعضاً من التوصيات لها علاقة بحقل الآثار والتراث الحضاري المادي، منها ما هو خاص في ظل استمرار الكارثة وأخرى ما بعد نهايتها. تتلخص التوصيات في ظل استمرار الكارثة، وتقييد حريّة حركة الموظفين في المؤسسات الرسميّة ذات العلاقة بالآثار والموروث الحضاري في أربع نقاط، هي:

1- أن تقوم هذه المؤسسات بمراقبة المواقع والمعالم الأثريّة والتاريخيّة باستخدام الستلايت لتسجيل كل التغيرات التي تطرأ عليها، وللتدخل المباشر أو غير المباشر لإيقاف التعديات بحقها. ويمكن للدول التي لا تستطيع توظيف الستلايت لهذه الغاية لأسباب اقتصادية، أو أمنيّة، أو تقنيّة، أو غيرها، أن تؤسس شراكات حقيقيّة وفاعلة مع البلديّات، والمجالس المحليّة، وكذلك مع مؤسسات المجتمع المدني لتكون الأذرع الميدانيّة لتلك المؤسسات الرسميّة، والتي من شأنها أن تحد من انتشار التعديات في مثل هذه الظروف القاهرة. ويمكن لكل مؤسسات الدولة الواحدة ذات العلاقة بقطاع الآثار والتراث الحضاري أن تطور أو تتبنى استراتيجيّة واحدة تكون مرجعيتها مشتركة؛ ويجب أن يكون التعاون والتفاعل بينها وسرعة الاستجابة منها بحجم الكارثة الطبيعيّة التي تعصف بالمجتمعات.

2- إيلاء المواقع الأثريّة والسياحيّة اهتماماً كافياً لحمايتها وللمحافظة عليها وصونها، وخصوصاً المواقع التي تكثر فيها الأرضيات الفسيفسائية المكشوفة. إنه وحسب الملاحظة والمشاهدة، فإن مثل هذه المواقع – خاصة إذا كانت مهجورة– تستهوي الزواحف، والحشرات، والحيوانات البرية لتكون ملاذاً لها، وبهذا فإنها تحفر في الأرضيّات أوكاراً تؤدي إلى إحداث خراباً ليس من السهل إصلاحه. بالإضافة إلى ذلك، فإن كثيراً من النباتات الموسميّة والشجيرات البريّة تنمو في الأرضيّات وبين حجارة جدران المنشآت المعمارية الأثريّة والتاريخيّة، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث تخلخل فيها.

3- تكثيف برامج التوعية بأهميّة وقيمة مصادر التراث الحضاري في تطوير عجلة الاقتصاد القومي، وفي كتابة الرواية الوطنيّة، وفي استكشاف التاريخ القديم.

4- تعزيز الرقابة على كامل الحدود الدولية، وعلى المطارات والموانئ البحريّة والمعابر البريّة لمنع تهريب القِطَع الأثريّة.

5- كما يقترح الباحث وخصوصا بعد انتهاء الكارثة الآتي:

أ- توفير الدعم الكافي للمؤسسات ذات العلاقة بالتراث الحضاري حتى تتمكن من الاستمرار في تأدية واجباتها.

ب- استحداث برامج أكاديميّة في الجامعات بمسمى علم الآثار الوقائي لإكساب الخريجين المهارات الكافية لتوثيق وحماية وإدارة مصادر التراث الحضاري، وللتعامل الواعي مع هذه المصادر في حالة حدوث كوارث بشريّة أو طبيعيّة.

ج- إجراء دراسات شاملة لتقدير حجم الأضرار التي لحقت بقطاع التراث الحضاري، وتحديد الأولويات للنهوض به ضمن خطة زمنيّة مدروسة.

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للدكتور العميد حسن الجمل/ مدير مديريّة شرطة السياحة والآثار الفلسطينيّة على السماح لي بدراسة أرشيف المديريّة؛ كما وأتقدم بخالص الشكر إلى كل الأصدقاء الذين زاروا المواقع الأثريّة وزودوني بتقارير وصور عنها.

قائمة المصادر والمراجع

أولا- المصادر والمراجع بالعربية

- ابن حجر، الحافظ أحمد (2005)، بذل الماعون في فضل الطاعون، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، الرياض، دار العاصمة.
- ابن خلدون، عبد الرحمن (1999)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، بيروت، دار إحياء التراث.
- دولة فلسطين، وزارة الصحة: المنصة الإلكترونية لمرصد كوفيد 19 (2020)، متاح على الرابط الآتي: المرصد الإلكتروني لفايروس كورونا المستجد- كوفيد 19(moh.ps) K تاريخ التصفح: 2021/3/20.
- صحيفة الشرق (2020)، الاستخبارات الأمريكية: فيروس كورونا ليس من صنع الإنسان، متاح على الرابط الآتي: https://al- sharq.com/article/30/04/2020/الاستخبارات- الأمريكية- فيروس- كورونا- ليس- من- صنع- الإنسان، تاريخ التصفح: 30/4/ 2020.
- صحيفة إيلاف (2020)، ترمب يربط انتشار كورونا بمختبر صيني، متاح على الرابط الآتي: https://elaph.com/Web/News/2020/04/1290808.html، تاريخ التصفح: 2020/5/1.
- طالب، هشام (2006)، بناء الكون ومصير الإنسان، نقض لنظرية الانفجار الكبير، حقائق مذهلة في العلوم الكونية والدينية، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الأولى.
- فاضل، نصير (2011)، "الطواعين في صدر الإسلام والخلافة الأموية: دراسة في المصادر العربية والإسلامية"، مجلة جامعة كركوك، المجلد 6، العدد 2، 1- 18.
- الهودلية، صلاح (2019)، "سرقة الآثار الفلسطينيّة: نهب للذات وتدمير للهوية الوطنيّة"، مجلة عصور الجديدة، المجلد 19، العدد 1، 219- 245.
- يحيى، عادل (2008)، آثار فلسطين بين النهب والإنقاذ، كيف يستبيح جدار الفصل العنصري، والتنقيب غير المشروع، وتجارة الآثار، التراث الفلسطيني. مجلة الدراسات الفلسطينية 19 (76)، 128- 148.

ثانيا- المراجع بالإنجليزية:

- Al- Houdalieh, Salah & Jamal, Hasan (2020a), "Palestine's fight against antiquities looting, trafficking, and the destruction of the country's property: structure, processes and resent statistics", Al- Aqsa University Journal (for Human Science) 24, No. 2, Pp. 80- 104.
- Al- Houdalieh, Salah & Jamal, Hasan (2020b), "The social impacts of antiquities looting: the case of a deadly feud in Palestine", Al- Ibar Journal for Historical and Archaeological Studies 3, No. 2, Pp. 10- 28.
- Al- Said, Nadia (2021), The impact of COVID- 19 on the protection of cultural heritage, 2020, the Link: The Impact of COVID- 19 on the Protection of Cultural Heritage | IPI Global Observatory (theglobalobservatory.org), accessed on 20/3/2021.
- Auwera, Sigrid (2013), "International law and the protection of cultural property in the event of armed conflict: actual problem and challenges", The Journal of Arts Management, Law and Society 34, No. 4, Pp.175- 190.

- Brodie, Neil & Renfrew, Colin (2005), "Looting and the world's archaeological heritage: the inadequate response", Annual Review of Anthropology 34, No. 1, Pp. 343- 361.
- Crosby, Alfred (2003), America's forgotten pandemics: The influenza of 1918, Cambridge, Cambridge University Press, 2nd edition.
- Eze- Uzomaka, Pamela (2014), "Archaeology and heritage legislation: a comparative study", Research on Humanities and Social Sciences 4, No. 8, Pp. 135- 146.
- Fabiani, Michelle (2018), Disentangling strategic and opportunistic looting: The relationship between antiquities looting and armed conflict in Egypt, Arts 7 (22), Pp. 1- 26.
- Habicht, Michal; Donald Pate, F.; Varotto, Elena; and Galassi, Francesco (2020), "Epidemics and Pandemics in the History of Humankind and How Governments Dealt with Them: A Review from the Bronze Age to the Early Modern Age", Rivista Trimestrale di Scienza Dell'Amministrazione 2, P. 1- 32.
- Huremovic, Damir (2019), Brief history of pandemics (pandemics throughout history). In (ed.) Damir Huremovic, "Psychiatry of Pandemics, A Mental Health Response to Infection Outbreak", Springer International Publishing, Pp. 7- 35.
- Kern, Manfred (2016), "Global epidemics, pandemics, terrorism: risk assessment and European responses", ISPSW Strategy Series Focus on Defense and International Security 421, 1- 40.
- Norrie, Philip (2016), A history of disease in ancient time, more lethal than war, Switzerland: Springer International Publishing.
- Official Coronavirus updates- World Health Organization, (March 7th, (2021), the link: Weekly Epidemiological update- 9 March 2021 (who.int). Accessed on March 26th, 2021.
- Proulx, Blythe (2013), "Archaeological site looting in "glocal" perspective: nature, scope, and frequency", American Journal of Archaeology 117, Pp. 111- 125.
- Qiu, Wuqi; Rutherford, Shannon; Mao, A. & Chu, Cordia (2017), "The pandemic and its impact", Health, Culture and Society 9- 10, Pp. 2- 11.
- Retief, F. P. & Cilliers, L. (2006), "The epidemic of Justinian (AD 542: a prelude to the Middle Ages", Acta Theologica 26 (2), Pp. 118- 120.
- Sahu, Pradeep (2020), "Closure of Universities due to Coronavirus disease 2019 (COVID- 19): impact on education and mental health of students and academic staff", Cureus 12 (4), Pp. 1- 6.
- Sarget, M., Marrone, J., Evans, A., Lily, B., Nemeth, E. and Dalzell, S. (2020), "Tracking and disrupting the illicit antiquities trade with open- source data", Santa Monica: RAND Corporation.
- State of Palestine, Prime Minister Office: State of Emergency (2021), Palestine's COVID- 19 response plan, the link: Palestine_Authority_COVID- 19_Response_Plan_Final_26_3_2020.pdf (who.int), accessed on March 26, 2021.

- Szabados, Tamas (2021), The global pandemic as an opportunity: Towards a cutting- edge legal "App" for online art trade. tamas- szabados.pdf (unidroit.org), accessed on 3rd December, 2021.
- Thucydides (2017), History of the Peloponnesian war, book 2, Chapter VII, Translate: Crawley R.